جمهورية إيران الإسلامية: من التحالف الثوري إلى الرأسمالية الاستبدادية الثيوقراطية

د. منجي الخضراوي، باحث في العلوم السياسية

مقدمة

تعيش إيران منذ مدّة حراكا اجتماعيا ملفتا، الأمر الذي يجعلها مادة جيّدة للدراسة والفهم والتحليل. لقد كانت "جمهورية إيران الإسلامية" نتاج ثورة بدأت كانتفاضة واسعة النطاق ساهمت فيها العديد من القوى السياسية والاجتماعية والطلابية وانتهت بنظام عسكري ديني يمارس رقابة صارمة على الدولة والمجتمع.

لقد أطاح العمال الصناعيون والنقابيون والشيوعيون والقوميون العلمانيون ومختلف التيارات الدينية معًا بنظام الحكم الملكي البهلوي في حراك ثوري بين عامي 1978 و1979، مما مكّن من بناء دولة جديدة على أنقاض دولة الشاه، لكن في غضون سنوات قليلة، وجهت الجمهورية الإسلامية الجديدة أجهزتها القمعية ضد معظم أعضاء ذلك التحالف نفسه، ودمرت النقابات المستقلة والمنظمات الماركسية والأحزاب العلمانية والجماعات الدينية المنشقة.

تحاول هذه الدراسة أن تقدّم:

1. سردًا تاريخيًا نقديًا لكيفية ظهور الجمهورية الإسلامية من ذلك التحالف الواسع ثم قمعه.
2. تحليلًا لكيفية بناء النظام لمؤسساته، لا سيما جوهره الثيوقراطي وهياكل السلطة الموازية.
3. مناقشة طبيعة النظام الإيراني من وجهة نظر ماركسية، ومن منظور الكتلة الحاكمة التي تتمحور حول الحرس الثوري (IRGC) والمؤسسات الاقتصادية شبه الحكومية.
4. شرح لطبيعة نظامه الاقتصادي، مع التركيز على الرأسمالية الحكومية، والاعتماد على عائدات النفط، والعلاقات الطبقية.

منهجيا فإنّنا من منطلق أن لكل موضوع منهجيته، باعتباره هو المحدّد فإنّ العمل سيعتمد على منهجية تحليل المضمون والتدقيق في الوثائق والتقارير وهي أساسا: الدستور الإيراني ودراسات مركز البحوث الأكاديمية لا سيما أعمال أفراند أبراهميان Evrand ABrahamian وأطروحة نيما ناخاي، والتقارير المتخصصة لمركزMERIP وشبكة Equal Times إضافة إلى المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثائق حقوق الإنسان وبعض المواقع الإخبارية مثل البي بي سي ووكالة الأنباء الإيرانية.

1. من التحالف الثوري إلى الاحتكار الثيوقراطي (1983/1977)

1.1- انتفاضة متعددة الطبقات والأيديولوجيات

لم تكن ثورة 1979 في إيران ثورة مجموعات إسلامية شيعية، بل كانت نتاجا لتحركات ونضالات العديد من القوى الاجتماعية والسياسية وهم أساسا:

•العمال الصناعيون والنقابيون

لقد ساهم الصناعيون والحرفيون والنقابيون في الحراك الاجتماعي والسياسي الذي عرفته إيران نهاية السبعينات، وكان التصنيع السريع في عهد الشاه، قد أدّى خاصة منذ ستينيات القرن العشرين، إلى ظهور طبقة عاملة كبيرة في قطاعات النفط والصلب والتصنيع. وبحلول 1978-1979، أصبح العمال في المصانع عنصرًا أساسيًا فيما يعرف بالتأزيم الثوري من خلال خوض العمل الانتفاضي. وقد أدت الإضرابات في قطاع النفط في أواخر 1978 إلى تعطيل عائدات التصدير وشل قدرة النظام على العمل (ABRAHAMIAN, E, 1983)

وقد تم تنظيم العمال في هياكل تنظيمية متنوّعة؛ وكان للقوى اليسارية تأثير قوي في العديد من المصانع. والفضاءات العمالية.

•الشيوعيون واليسار الماركسي الأوسع

كان حزب توده الإيراني، الذي تأسس عام 1941، قد بنى هياكله التنظيمية على العمال والطلبة والمثقفين والنقابيين قبل أن يقمعه الشاه، ورغم عقود من الاضطهاد والقمع، فلقد حافظ الحزب على هياكله السرية وظهر من جديد كقوة بارزة في عام

ORIGINES SOCIALES, ÉCONOMIQUES ET POLITIQUES DE LA RÉVOLUTION 1979 IRANIENNE DE 1979 (thèse de doctorat)

إلى جانب حزب توده، ساهمت الجماعات الماركسية المسلحة مثل الفدائيين والتيارات الإسلامية الماركسية المتأثرة بعلي شريعتي في المقاومة المسلحة والنقد الأيديولوجي للملكية ودفع الصراع الطبقي إلى أقصاه وأقساه. (Abrahamian article 1980)

•القوميون العلمانيون والليبراليون

لقد مثلت حركات الجبهة الوطنية، التي نشأت مع محمد مصدق، وحركة الحرية الإيرانية والقوميون العلمانيون والمحافظون الديمقراطيون الذين انتقدوا استبداد الشاه والهيمنة الغربية الأمريكية تحديدا (MERIP, 2009.) إذ حظيت هذه الحركات بدعم واسع بين المهنيين والحرفيين والطلبة إضافة إلى شرائح من الطبقة الوسطى الحضرية.

يعيد أرفاند أبراهاميان Ervand Abrahamian في كتابه "إيران بين ثورتين" Iran Between Two Revolutions بناء كيفية قيام التحالف بين العمال وتجار البازار والمثقفين العلمانيين ورجال الدين بدمج الاحتجاجات الجماهيرية في الشوارع والإضرابات في أماكن العمل والمعارضة الفكرية للإطاحة بالملكية (ABRAHAMIAN, E, 1983). وهو تصحيح مهم للروايات المبسطة التي تقدم الثورة على أنها ثورة دينية بحتة أو إسلامية بحتة منذ البداية.

1.2- استراتيجية الخميني : من التحالف إلى السيادة

بمجرد فرار الشاه في جانفي 1979، وانهيار النظام الملكي رسميًا في شهر فيفري، سارع آية الله الخميني وأتباعه إلى احتكار السلطة السياسية والأيديولوجية. إذ كانت هناك عدة خطوات حاسمة:

- **إعادة تعريف أيديولوجي للثورة**

رفض الخميني علناً مصطلح" جمهورية ديمقراطية"وأصر على اسم" جمهورية إسلامية"، واصفاً الثورة في المقام الأول بعبارات دينية وساخراً من الديمقراطية الليبرالية باعتبارها مستوردة من الغرب ولا تتوافق مع الإسلام. (ABRAHAMIAN, E, 1983)

من خلال شبكات المساجد والخطب الدينية والسيطرة على "وسائل الإعلام الثورية"، ادعى أنصاره أنهم أصحاب الفضل الوحيد في الثورة وقاموا بتهميش الروايات العلمانية واليسارية.

- **القمع المبكر للتعددية السياسية**

منذ منتصف عام 1979، بدأت السلطات الثورية في إغلاق الصحف غير الإسلامية وحظر المنظمات السياسية التي اعتبرتها" معادية للثورة."

كما تم حظر الجبهة الديمقراطية الوطنية ومختلف الجماعات الاشتراكية والليبرالية؛ وتعرضت مكاتبها لهجمات من قبل الميليشيات الإسلامية على غرار حزب الله والحرس الثوري.

- **تجريم أحزاب المعارضة**

تم سحق حزب توده، الذي حاول في البداية دعم الجمهورية الإسلامية باعتبارها نظامًا مناهضًا للإمبريالية لكن في عام 1983، تم اعتقال قادته، وتعرضوا لـ" اعترافات"مفتعلة تمّ بثها عبر وسائل الإعلام الموالية للخميني، وأعدم العديد من كوادره أو اختفوا قسريا (Rostislav Ulianovskii 1979–83)

وقد تم سنة 1981 حظر الجبهة الوطنية، التي طالما كانت رمزًا للقومية العلمانية، وأجبرت قيادتها على المنفى أو السجون والاختفاء القسري. (MERIP, 2009)

لقد وجدت التيارات اليسارية الإسلامية وحتى بعض المنظمات الإسلامية التي عارضت احتكار رجال الدين المتزايد مصيرًا مشابهًا بين السجون، والمنافي والملاحقات والتعذيب.

تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أنه بين عامي 1981 و1982 كانت هناك موجة جماعية من الإعدامات. وقدرت منظمة العفو الدولية أن ما يقرب من 3000 عملية إعدام تمت في عام واحد، استهدفت اليساريين والإسلاميين من الفصائل المتنافسة والملَكيين والأقليات العرقية أو الدينية. وتشير أبحاث لاحقة إلى أن عدد السجناء السياسيين الذين أعدموا في أقل من عام واحد يزيد على 3400 (الثورة الإيرانية،" **قمع المعارضة**"؛ ملخص مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تقارير عام 2025).

1.3- مجالس العمال ونهاية استقلالية النقابات

ظهرت مجالس العمّال في العديد من المصانع مباشرة بعد الثورة، وقد سيطرت في فترة ما على الإنتاج والانتداب والعقاب والمفاوضات ومجالس التأديب. وقد أكدت دراسة أجراها مركز "مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط" Middle East Research and Information Project المعروف اختصارا باسم MERIP

تناولت حالة مصنع كبير في طهران كيف أن مجالس العمال، التي تأثرت أحيانًا بالتيارات اليسارية، حلّت فعليًا محل الإدارة واتخذت قرارات استراتيجية، بما في ذلك في المصانع التي فرّ أصحابها (MERIP)

وقد اعتقد، العديد من العمال والنقابيين أن الثورة قد تطلق شكلاً من أشكال سيطرة البروليتاريا في إطار نظام أكثر ديمقراطية من نظام رضا بهلوي.

ومع ذلك، ومنذ أواخر عام 1979، قام النظام الجديد بزعامة الخميني بـ:

- الترويج للمجالس الإسلامية والجمعيات الإسلامية في أماكن العمل لتعويض مجالس العمّال، بهدف واضح هو استبدال الهيئات اليسارية أو المستقلة.
- استخدم الحرس الثوري والأجهزة الأمنية لتفكيك المجالس العمالية اليسارية والتقدمية وتتبع المناضلين الحقيقيين.
- الحظر التدريجي للتنظيمات العمالية المستقلة، إذ تم حظر النقابات الحرة فعلياً بحلول أوائل الثمانينيات. ولم يُسمح إلا بالمجالس التي تقرها الدولة أو المجالس الإسلامية الخاضعة لإشراف النظام والأجهزة الأمنية والمخابراتية (EQUAL TIMES 2026)

لم يكن ذلك مجرد عودة إلى علاقات العمل التي كانت قائمة قبل الثورة. بل كان ذلك إرساء نمط جديد من السيطرة على الطبقة العاملة: إذ سيتم اخضاع العمال للقسر والقهر السياسي من خلال الأيديولوجية الإسلامية الشيعية والإشراف الأمني، حتى لو ظلوا عنصراً أساسياً في الإنتاج.

بحلول عام 1983، كان أبطال الثورة الأصليون ومحرضوها، وهم أساسا النقابيون والشيوعيون والعلمانيون والقوميون قد قُتلوا أو سُجنوا أو أُجبروا على العمل السري أو تمّ نفيهم. وتحول التحالف الثوري إلى نظام ثيوقراطي استبدادي بقيادة الخميني وحلفائه من رجال الدين والعسكر وتم اعتماد نظام ولاية الفقيه الذي أصبح نائب الإمام المنتظر وهو ما نظر له الخميني في كتابه الحكومة الإسلامية.

2. بناء المؤسسات الثيوقراطية-السلطوية

2.1- الدستور: ولاية الفقيه فوق الجمهورية

ينص دستور جمهورية إيران الإسلامية، الذي تم اعتماده في عام 1979 وتعديله في عام 1989، على مزيج متناقض: فهناك هيئات منتخبة وحقوق رسمية، لكنها تخضع هيكليًا لمبدأ ولاية الفقيه - وصاية الفقيه الإسلامي الرائد هوالمرشد الأعلى.

وتتشكّل العناصر الرئيسية للنظام من: (دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

- **المرشد الأعلى**: الذي يتمتع بالسلطة المطلقة على القوات المسلحة وأجهزة الأمن والإعلام والقضاء والتوجه العام للدولة وهو الذي يعين رئيس السلطة القضائية وقادة الجيش النظامي والحرس الثوري الإيراني ورؤساء الإذاعة الحكومية ونصف أعضاء مجلس صيانة الدستور أي الفقهاء الدينيون ويمكنه عزل الرئيس وإعلان الحرب والسلام والدعوة إلى إجراء استفتاءات. ويتم اختيار المرشد الأعلى من قبل مجلس الخبراء، ولكنه في الواقع فوق كل الضوابط الرسمية.

- **مجلس صيانة الدستور:** يتألف من 12 فقيهاً: 6 فقهاء إسلاميين يعينهم المرشد الأعلى مباشرة و6 خبراء قانونيين يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويوافق عليهم البرلمان ويفترض الأمر مباركة المرشد الأعلى بشكل غير مباشر. ويراجع مجلس صيانة الدستور جميع القوانين التي يقرها مجلس الشورى للتأكد من مطابقتها للإسلام وللدستور الإسلامين ويستخدم حق النقض ضد التشريعات أو يطالب بتعديلها، مما يمنحه فعليًا حق النقض التشريعي، كما يمارس وظيفة تدقيق والمراقبة على جميع قوائم المرشحين في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، مما يقضي على المنافسين قبل وصولهم إلى صناديق الاقتراع.

- **مجلس الشورى الإسلامي:** أي مجلس النواب وهو يُنتخب بالاقتراع العام، مع مقاعد مخصصة للأقليات الدينية المعترف بها، لديه صلاحيات رسمية لتشريع القوانين واستجواب الوزراء والموافقة على الميزانيات، وتخضع قوانينه لموافقة مجلس صيانة الدستور؛ واستقلاليته مقيدة للغاية.

- **السلطة القضائية**: يعين رئيسها المرشد الأعلى، تتمتع المحاكم الثورية الإسلامية، التي أنشئت بعد الثورة، بسلطة قضائية واسعة على "الجرائم السياسية" والأمن القومي والجرائم ضد الله والثورة." غالبًا ما تكون الإجراءات القانونية المعمول بها محدودة؛ وتفتقر محاكمات السجناء السياسيين إلى الشفافية والضمانات القانونية حسب ما

أكدته كل المنظمات والهيئات المستقلّة مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أو منظمة العفو الدولية أو المنظمات المدافعة عم حقوق الإنسان.

ويقرّ الدستور الإيراني أن المذهب الشيعي الإثني عشري هو الدين الرسمي وأن الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع. ويقيّد بشكل كبير الحقوق والحريات ويمنع حرية المعتقد وحرية الضمير وحرية التعبير، ويعتبر تكوين الجمعيات والتظاهر مضمونة من حيث الشكل، ولكنها مقيدة بمفاهيم مثل" المعايير الإسلامية "والنظام العام"، والتي تخضع في الممارسة العملية إلى القمع الشامل. (دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

2.2- هياكل السلطة الموازية والمتداخلة

بالإضافة إلى الدستور الرسمي، أنشأت جمهورية إيران الإسلامية شبكة كثيفة من المؤسسات الموازية التي تتنافس مع الهيئات المنتخبة وتطغى عليها:

- **البونيات** أو المؤسسات الخيرية الثورية: وهي التي تسيطر على أصول مالية ضخمة تمت مصادرتها من عائلة الشاه والمحيطين به من النخبة الملكية، ولاحقًا من المعارضين الذين أعدموا أو تمّ نفيهم. وهي ظاهريًا مؤسسات خيرية، لكنها في الواقع تكتلات شبه حكومية، وهي تعمل خارج نطاق الرقابة المالية العادية و تمتلك شركات صناعية وتجارية وزراعية كبرى كما أنها توزع الإعانات الاجتماعية والرعاية، خاصة على قدامى المحاربين وأسر الشهداء والناخبين الموالين وحسب درجات الولاء، تعمل كوسيلة لتراكم رأس المال من قبل النخب الدينية والعسكرية. (NAKHAEI, N – Thèse doctorat)
- **الباسيج** المعروف بتعبئة المظلومين: وهي ميليشيا تطوعية جماهيرية تحت قيادة الحرس الثوري الإيراني، تمت تعبئتها في البداية من أجل الحرب الإيرانية-العراقية، ثم تطورت لتصبح ميليشيا في شكل قوة أمنية داخلية مهامها أساسا:
  - ✓ قمع الاحتجاجات والإضرابات.
  - ✓ فرض قواعد أخلاقية مثل اللباس، والحجاب والفصل بين الجنسين...
  - ✓ اختراق المدارس والجامعات وأماكن العمل كأداة للسيطرة الأيديولوجية والاجتماعية.

- **مجلس تشخيص مصلحة النظام**: أنشئ لحل النزاعات بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور، وأصبح تدريجياً هيئة تشريعية عليا، وهو مجلس يقدم المشورة للمرشد الأعلى، ويمكنه تجاوز قرارات البرلمان باسم" مصلحة النظام."
- إنّ هذا التكوين يمكن وصفه بأنّه يشكل" بيروقراطية ثورية": فالسلطة موزعة على هيئات متداخلة، لكنها متحدة في ولائها للمرشد الأعلى والمشروع الأيديولوجي للجمهورية الإسلامية (NAKHAEI, N – Thèse doctorat) كما أن هذه البنية

التنظيمية تضعف إلى حدّ الإلغاء كل أشكال المساءلة، مما يجعل من الصعب تحديد المسؤولية.

3. طبيعة النظام من منظور ماركسي

3.1- من الملكية التابعة إلى الدولة البرجوازية الوطنية

من منظور ماركسي، السؤال الأساسي هو: ما طبيعة السلطة الطبقية التي تدعم الجمهورية الإسلامية؟

في عهد الشاه، كانت إيران توصف بأنها حالة من الرأسمالية التابع، إذ يتسم النظام الملكي بتحالفه مع المتروبول المالي للرأسمالية العالمية، وخاصة التبعية للولايات المتحدة وبريطانيا.

كما ظهر التصنيع السريع الموجه نحو الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، مع اعتماد كبير على صادرات النفط، إضافة إلى نشوء برجوازية كومبرادورية مرتبطة برأس المال الأجنبي والديوان الملكي.

وقد دمرت ثورة 1979 النظام الملكي وجزءًا كبيرًا من الطبقة الحاكمة القديمة. لكنها لم تقم بإرساء الاشتراكية أو سلطة العمال والفلاحين، وقد تمّ إنشاء كتلة حاكمة جديدة تتمثل في ائتلاف محلّي برجوازي يتألف من (Thèse doctorat – NAKHAEI, N)

- ✓ كبار رجال الدين الذين يسيطرون على الأوقاف والمؤسسات الدينية ويتحالفون مع الملاكين العقاريين من أشباه الإقطاع.
- ✓ تجار البازار ورأس المال التقليدي المرتبط بالشبكات الإسلامية المحافظة.
- ✓ شريحة تكنوقراطية مثل المهندسين وكبار الموظفين والبيروقراطيين وهي تدعم ما يسمّى بالتنمية الوطنية التي تقودها الدولة.
- ✓ إضافة إلى قادة الحرس الثوري الإيراني ومديرو المؤسسات الخيرية الذين تمنوا من جمع أموال طائلة.

استخدمت هذه الجبهة مبادئ الإسلام ومناهضة الإمبريالية لإضفاء الشرعية على حكمها، ولكن من الناحية العملية، كانت منخرطة في إعادة تنظيم التراكم الرأسمالي في أجهزة دولة تتمحور حول المؤسسات الدينية والعسكرية.

3.2- رأسمالية الدولة، وليس الاشتراكية

هناك عدة خصائص تؤدي إلى القول بأن النظام الإيراني هو نظام يعتمد رأسمالية الدولة أي عوض أن يكون رأس المال بيد مالكي وسائل الإنتاج أي البرجوازية باعتبارها طبقة مالكي وسائل الإنتاج في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، فإنه ظلّ بيد التحالف الطبقي الكبرادوري الحاكم المتحكم في الدولة.

أ- ملكية الدولة وشبه الدولة للمناطق الحيوية

تملك الدولة الإيرانية رسميا الإنتاج النفطي والغاز والصناعات الثقيلة والبنوك الكبرى والاتصالات السلكية واللاسلكية أو تسيطر عليها مؤسسات بونياد وشركات مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني. ومع ذلك، فهذه ليست ملكية جماعية ديمقراطية بالمعنى الاشتراكي، بل إنها سيطرة من أعلى إلى أسفل من قبل جهاز الدولة المندمج مع النخب الدينية والعسكرية. (MERIP, 2009)

ب- المنطق الرأسمالي لاستخراج الفائض

تعمل هذه المؤسسات وفقًا لتراكم موجه نحو الربح بدلاً من أن تكون ذات قيم خدماتية باعتبارها مرفقا عموميا، وهي تسعى إلى إعادة استثمار وتوسيع رأس المال، وغالبًا من خلال مشاريع محلية وإقليمية لا يستفيد من أرباحها المواطنون، بل الأجهزة المتنفذة بالدولة.

ت- الخصخصة دون منافسة خاصة حقيقية

منذ أواخر الثمانينيات، تم تبرير موجات" الخصخصة "رسميًا على أنها إصلاحات نابعة من شروط اقتصاد السوق واكراهاته. في حين كانت في أغلبها عمليات نقل للأصول: من الوزارات الحكومية الرسمية إلى "المؤسسات الخيرية" وصناديق التقاعد والشركات القابضة المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني إلى مجموعات احتكارية كبيرة لها علاقات وثيقة بمؤسسات الأمن والمرشد الأعلى. (MERIP, 2022)

يقول تقرير" MERIP البقاء من خلال نزع الملكية"إن هذه العمليات أعادت تركيز السلطة الاقتصادية في أيدي المحتكرين لأجهزة الدولة عوضا عن توزيعها على برجوازية مستقلة. (MERIP, 2025)

ث- قمع العمال المستقلين والرقابة الشعبية

لقد منع نظام الخميني بالقوة النقابات العمالية المستقلة والمنظمات السياسية، وهي السمات المميزة لأي انتقال اشتراكي محتمل، في حين كان العمال يتعرضون لتأخر في دفع الأجور وعقود عمل للإذعان غير مستقرة ورقابة أمنية مشددة (EQUAL TIMES, 2018). وهذا يدل على أن النظام موجه بشكل أساسي نحو الحفاظ على علاقات الإنتاج الرأسمالية، مع إخضاع العمال لثنائية رأسمال/عمل.

لذلك، فإنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية تمثل نسخة استبدادية وثيوقراطية من رأسمالية الدولة في أبعاده الاحتكارية، والذي يتسم بخصائص مثل:

- ✓ الدولة وأجهزتها شبه الحكومية هي الفاعل الرأسمالي الرئيسي.
- ✓ يتم الاستيلاء على الفائض من خلال السلطة السياسية وإعادة توزيعه داخل طبقة حاكمة ترتكز على شبكات دينية وعسكرية.
- ✓ تضفي الأيديولوجية (الإسلامية والقومية) الشرعية على القمع السياسي والاستغلال الرأسمالي.

4. منظور الحكام الفعليين: الحرس الثوري الإيراني والنخب المتحالفة معه

4.1- الاندماج الأمني-الاقتصادي

يمكننا أن نلاحظ أنّ جوهر النظام الإيراني يتكوّن، من:

- المرشد الأعلى ودائرة من كبار رجال الدين.
- الحرس الثوري والميليشيات التابعة له بما في ذلك الباسيج.
- مديري المؤسسات الكبرى والمجموعات الاقتصادية التي تسيطر عليها الدولة.
- ما يعرف بتكنوقراط الولاء." أي كبار الموظفين الموالين للنظام.

ويحتل الحرس الثوري الإيراني مكانة مركزية في تركيبة هذا النظام. وقد نصّ الدّستور صراحة على أنّه قوة مسلحة منفصلة مكلفة بـ" حماية الثورة". ولكنّه بعد فترة أصبح القوة العسكرية والمخابراتية الضاربة في إيران ويعرف على أنّه عملاق عسكري/اقتصادي هجين، مهامه الأساسية هي:

- **الدور الأمني**

✓ يسيطر على القوات الصاروخية الاستراتيجية والوحدات الخاصة وجزء كبير من جهاز الأمن الداخلي للبلاد.
✓ يشرف على الباسيج وفروع الاستخبارات المستخدمة لقمع الاحتجاجات ومراقبة المنشقين وإدارة العمليات الإلكترونية.
✓ يعمل حارسا للأيديولوجية الشيعية للأرثوذكسية وسلامة أراضي النظام.

- **الدور الاقتصادي**

✓ من خلال مقر خاتم الأنبياء للإنشاءات، يهيمن الحرس الثوري الإيراني على مشاريع البنية التحتية الكبرى، بما في ذلك الطرق والسدود، والموانئ، وحقول النفط والغاز.
✓ من خلال مؤسسة التعاون التابعة للحرس الثوري الإيراني والشركات القابضة ذات الصلة، يمتلك الحرس الثوري حصصًا في البنوك والاتصالات (اشتهر باستحواذه على شركة الاتصالات الرئيسية في إيران في صفقة أسهم تاريخية) والتعدين والنقل.[15]
✓ يستغل الحرس الثوري العقوبات من خلال السيطرة على طرق التهريب والعمل كشريك مفضل للكيانات الحكومية وشبه الخاصة، مما يحول العزلة إلى مصدر للريع الاحتكاري.

ويصف الباحثون والمحللون السياسيون هذا الوضع بأنه" إمبراطورية اقتصادية"داخل الدولة (GULF INTERNATIONAL FORUM , 2026). إذ يعتمد نفوذ الحرس الثوري الإيراني الاقتصادي على قوته السياسية: يتم توزيع العقود والأكرية والتسويغ على الموالين، ويتم تأمين الولاء بدوره من خلال ضمان الوصول إلى فرص مربحة.

4.2- الصورة الذاتية الأيديولوجية: الوصاية و "اقتصاد المقاومة"

من وجهة نظر النخبة الحاكمة، لا يُنظر إلى سلطتها على أنها مجرد هيمنة طبقية، بل على أنها وصاية مقدسة مرتبطة بالدين في عمقه:

"تنص عقيدة ولاية الفقيه على أن الحاكم يجب أن يكون فقيهًا إسلاميًا مؤهلاً، وذلك لضمان توافق التشريعات والحياة السياسية والاجتماعية مع الشريعة الإسلامية وفق المذهب الجعفري الاثني عشري."ويُقدم ذلك على أنه فوق السياسات الحزبية وهو شكل من أشكال الدفاع الضرورية ضد الفساد الأخلاقي والتخريب الأجنبي.

- يصور مفهوم" اقتصاد المقاومة Économie de la résistance"إيران على أنها حصن محاصَر يقاوم الصهيونية والإمبريالية، وينظّر لمقاربة الاعتماد الاقتصادي على الذات والسياسات المحلية/الوطنية باعتبارها ضرورية لمقاومة العقوبات الامبريالية وتأمين الاستقرار الاجتماعي، كما يبرّر سيطرة الحرس الثوري الإيراني على القطاعات الرئيسية على أنه من متطلبات الأمن القومي، لذلك يتمّ تصنيف المعارضة السياسية، خاصة من اليساريين والنسويات والنقابيين والليبراليين العلمانيين، على أنها" فتنة "و تخريب مدعوم من الخارج. وتتهمهم بالعمالة والكفر.

وبالتالي، فإنّ هذه المقاربة تعتبر الحرس الثوري الإيراني والنخبة الدينية على أنهما حراس الإسلام والاستقلال الوطني والمدافعين عن الإمام، ويتم تغييب القراءة العلمية التي تنظر للحاكم من منظار طبقي واجتماعي إضافة إلى المعطى الوظيفي في الجاني الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الواقع المادي التاريخي يؤكّد بكل وضوح وبما لا شك فيه وجود سيطرة على رأس المال مع قمع للعمال واستيلاء على الريع من قبل الطغمة الحاكمة التي تمثلّ تكثيفا للبرجوازية الكمبرادورية.

5. النظام الاقتصادي: عائدات النفط ورأسمالية الدولة والتناقضات الاجتماعية

5.1- الهيكل الاقتصادي الكلي والأداء

يتمركز الاقتصاد الإيراني بيد التحالف الطبقي الحاكم، فهو اقتصاد ريعي، وتقدم المنظمات الدولية صورة عامة عن الأوضاع الاقتصادية الراهنة في إيران كالآتي: (UNDP IRAN, 2026)

- **النمو**

لقد حقّق الاقتصاد الإيراني نمواً لمدة أربع سنوات متتالية، إذ بلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 حوالي 3،7٪ وفقا لتقارير البنك المركزي الإيراني، مدفوعًا إلى حد كبير بزيادة إنتاج النفط بنسبة 16٪ ونمو معتدل في القطاعات غير النفطية (حوالي 3.5٪).(WORLD BANK , 2026) ،

ولكن في مقابل ذلك فإنّ النمو يظلّ عرضة للتأثّر بالعقوبات وبأسعار النفط وعدم الاستقرار السياسي الداخلي.

- **التضخم والعملة**

يظل التضخم مرتفعاً من الناحية الهيكلية: حوالي 49٪ في 2024/2023، ومع ذلك فلقد شهد انخفاضا عن أكثر من 55٪ سابقاً بعد إعادة النظر في السياسة النقدية واستقرار العملة إلى حد ما (WORLD BANK , 2026) و قد أدّى التضخم المرتفع إلى تراجع الأجور والمدخرات، مما أضر بشكل جلي وواضح بوضع العمال والمزارعين والفقراء.

- **المالية العامة والديون**

لقد بلغت إيرادات الميزانية بين عامي 2023-2024 حوالي 72.6٪ من الخطة، وكان آداء إيرادات النفط أقل من المتوقع بسبب والعقوبات والصراعات القائمة، في حين كانت الإيرادات الضريبية متماشية مع ما تمّ رسمه حسب تقرير البنك الدولي WORLD BANK. Iran Economic Monitor, Spring/Summer 2023. (WORLD BANK, 2026)

وقد بلغت الديون العامة الرسمية حوالي 29٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن ذلك لم يشمل الالتزامات الكبيرة تجاه صندوق التنمية الوطني، والتي إذا تم احتسابها، فإنها سترفع نسبة الدين الفعلي بشكل كبير. (WORLD BANK , 2026)

- **القطاع الخارجي**

يمثل النفط والغاز حوالي 57٪ من عائدات الصادرات، مما يعني استمرار الاعتماد الكبير على المحروقات.[13] وقد أثرت العقوبات بشكل واضح وجلي في إمكانيات الاستثمار الأجنبي الذي لم يتجاوز حوالي 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي والتكامل المالي، مما أدّى إلى الاعتماد على الشركاء الإقليميين إلى حدّ ما إضافة إلى إيجاد طرق للتجارة السرية.

- **التنمية البشرية**

تحتلّ إيران المرتبة 75 من بين 193 دولة في مؤشر التنمية البشرية . (UNDP IRAN, 2026) حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP IRAN. “Human development progress slows to a 35-year low according to UNDP report.

وتحتلّ قطاعات مثل التعليم والصحة مؤشرات قوية نسبيًا مقارنة بالعديد من الدول المماثلة في المنطقة، وهو ما يكشف عن طبيعة الاقتصاد الإيراني المرتبط عضويا بالنظام الرأسمالي وما يعني ذلك من تناقضات جوهرية، فهو اقتصاد قادر على تحقيق نمو معتدل نسبيا وتحسينات مهمّة في مستوى التنمية البشرية، ولكنه في مقابل ذلك يظلّ هشا من الناحية الهيكلية بسبب الاعتماد على النفط بشكل رئيسي مع دعم من بعض القطاعات الأخرى خاصة الفلاحية والتحويلية.

5.2- الخصخصة و"اقتصاد المقاومة"

استخدم النظام السياسي في إيران خطاب الخصخصة واقتصاد المقاومة "لإعادة تشكيل قاعدته الاقتصادية، إذ شهدت البلاد موجات التفريط في القطاع العمومي بدءًا من أواخر الثمانينيات وخاصة بعد إعادة تفسير المادة 44 من الدستور في عام 2005، إذ فرّطت الدولة في العديد من الشركات التي كانت مملوكة للدولة إلى أسماء بعينها لولائها للنظام وتمكينها من البعد الاحتكاري وهم أساسا من المؤسسات الخيرية وصناديق التقاعد والكيانات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني.

في حين لا يزال حوالي 85٪ من نشاط سوق الأوراق المالية تحت سيطرة الدولة أو شبه الدولة بشكل معلن، ولكن يمكننا القول عموما إنّ الخصخصة كانت بمثابة إعادة توزيع للأسهم العامة داخل الكتلة الحاكمة وفيما بين النافذين، وليس تحريرًا فعليا للاقتصاد على الطريقة الليبرالية.

- **التنمية الحضرية ونزع الملكية**

في المدن الكبرى، وخاصة طهران، أصبحت أسواق العقارات ساحة رئيسية للتراكم المالي وتحقيق الأرباح، إذ تشهد المناطق الشمالية مشاريع تطوير فاخرة مرتبطة بمستثمرين شبه حكوميين وذوي صلات بالنظام والنفوذ في البلاد، في حين تواجه المناطق الجنوبية، التي تقطنها الطبقة العاملة، الاكتظاظ وارتفاع الأسعار والفقر والتهميش، مما يؤدي إلى تهجير السكان ذوي الدخل المنخفض.

وتنسجم هذه الممارسات الاقتصادية المتمثلة أساسا في مسألة" التراكم عن طريق انتزاع العقارات" مع الاتجاهات النيوليبرالية في إطار رأسمالية الدولة. (MERIP, 2009)

وبالتالي يمكننا القول إنّ" اقتصاد المقاومة"له طابع مزدوج، من الناحية الخارجية ومن الناحية الداخلية. بالنسبة إلى ما هو خارجي فإنّه يتم تقديم "اقتصاد المقاومة" كاستراتيجية للبقاء في ظل العقوبات ودلالة دعائية لمناهضة الإمبريالية.

أمّا داخلياً، فلقد مكّن من تركيز الأصول الاستراتيجية في أيدي أقرب المقربين من جهاز الأمن والمرشد الأعلى، ليصبح ما يسمّى باقتصاد المقاومة مجرّد اقتصاد ريعي تحتكره الطغمة الحاكمة من خلال البرجوازية الكمبرادورية.

5.3- العلاقات الطبقية والعمل في ظل الرأسمالية الحكومية

إنّ الاقتصاد الإيراني ليس اقتصادا اجتماعيا ولا اشتراكيا، بل هو مرتبط عضويا بنمط الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي فإنّ لذلك استتباعات سياسية واجتماعية، إذ يواجه العمال في ظل هذا النظام الاقتصادي، استغلال ممنهجا، ويتمثّل ذلك في غياب النقابات المستقلة، إذ لا تعترف السلطات الإيرانية قانونيا ولا سياسيا بالنقابات العمالية المستقلة، لكنها في مقابل ذلك فإنها لا تعترف إلاّ بمجالس العمال الإسلامية والمنظمات الموالية للنظام ويتم تمييز المنظوين في إطارها عن غيرهم، وغالبًا ما تؤدي محاولات تشكيل نقابات حقيقية لمعلمين وسائقي حافلات وعمال صناعيين إلى اعتقالات واتهام المبادرين بتهم تتعلق بالأمن القومي. (EQUAL TIMES, 2018)

- **الهشاشة وتأخر دفع الأجور**

توثق تقارير حقوق العمال في علاقة بمسألة حقوق العمال والأجراء عدم دفع الأجور بشكل دوري ومستمر، مع وجود اضطرابات في عمليات التأجير، إضافة إلى مشاكل العقود محدودة المدّة CDD، وظروف الاستغلال، خاصة في المدن الصناعية الصغيرة خاصة لدى العمال المتعاقدين في قطاعي النفط والبناء. (EQUAL TIMES, 2018) ويتصدّى النظام الإيراني للاحتجاجات العمالية، إن وقعت بالقمع الشديد.

- **عدم المساواة بين الجنسين والأجيال**

يميز النظام السياسي والاجتماعي الإيراني بين مواطنيه، على الأساس الجنسي/الجندري، إذ أنّ مشاركة القوى العاملة النسائية منخفضة للغاية، إذ لا تتجاوز 14.2٪، في حين أن بطالة الشباب مرتفعة بشكل مستمر وفقا تقارير الأمم المتحدة (WORLD BANK, 2026)، وذلك بسبب الأعراف الاجتماعية القمعية التي تعامل المرأة ككائن أقل درجة من الرجل لأسباب دينية وهو نظام وقيم تفرضها الأجهزة الأخلاقية للأمن والمخابرات.

إنّ البنية الطبقية الرأسمالية في إيران تتكون أساسا من الجزء الطبقي المهيمن من النخب الدينية والعسكرية والرأسماليين الموالين الذين يسيطرون على أدوات التراكم الرئيسية مثل النفط، والتمويل، والبنية التحتية، والعقارات، في حين تعيش الطبقة الوسطى التي تمثل البرجوازية الصغيرة حالة من القمع والتهميش الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي.

أمّا الطبقة العاملة فهي مهمّشة وتمثّل قطاعات كبيرة غير رسمية وغير مستقرة، تواجه انعدام الأمن الاقتصادي، واضطراب دورية الأجور وانتظامها إضافة إلى الحقوق السياسية المقيدة والمقموعة.

إنّ النظام السياسي والقيمي الإيراني هو نظام يستند في مرجعيته، حسب الدستور، إلى الدين الإسلامي وتحديدا المذهب الجعفري الاثني عشري الشيعي، وقد نتج عن ذلك هيمنة نظام أخلاقي صارم ومحتكر من قبل أجهزة الدولة تفرضه بالقوة والقسر، كما تمّ فرض مبدأ الطاعة للسلطة الدينية، مع اعتماد خطاب في شكله معادٍ للإمبريالية والصهيونية الأمر الذي يضفي شرعية على العلاقات الطبقية القائمة في اتجاه تثبتها باستعمال الأيديولوجيا الدينية المذهبية.

6. الطابع العام للجمهورية الإسلامية

إنّ الجمع بين النواحي التاريخية والاجتماعية والمؤسسية والسياسية والاقتصادية والتقاطع بينها، يمكننا من الإجابة عن السؤال الأصلي بوضوح.

6.1- كيف انقلب النظام على المتظاهرين ضده؟

لقد تمكنت ثورة 1979 من الانتصار على نظام الشاه بفضل تحالف طبقي اجتماعي تعددي ضم نقابيين وشيوعيين وعلمانيين وقوميين وليبراليين ونشطاء دينيين مستقلين عن سلطة الدولة.

بعد أن وصل إلى السلطة، توخّت جماعة الخميني أسلوبا يتمثّل في التداخل بين ما هو إيديولوجي مع السيطرة على "المؤسسات الثورية" مثل المحاكم الثورية، والحرس الثوري الإيراني، والباسيج إضافة إلى الهندسة الدستورية لاحتكار السلطة، كما تمّ قمع المنظمات السياسية والعمالية المستقلة بشكل منهجي بين عامي 1979 و1983، وتم أيضا :

- إغلاق الصحف والأحزاب والجمعيات، كما تمّ تطهير الجامعات في حركة عنيفة تمّت تسميتها "بالثورة ثقافية." وتمّ أيضا حظر حزب توده الشيوعي وغيره من التشكيلات اليسارية والليبرالية؛ وسجن قادتها أو نفيهم أو إعدامهم، وتم تفكيك مجالس العمال واستبدالها بمجالس إسلامية.

وقد أدّت هذه الإجراءات القمعية إلى تحويل حركة ثورية واسعة النطاق إلى نظام ثيوقراطي استبدادي همّش أو قَضَى على حُلفائِه السابقين وعلى من صنعوا الثورة وحرّضوا عليها.

6.2- كيف بنى مؤسساته؟

لقد رسّخ دستور 1979-1989 السلطة المطلقة في يد المرشد الأعلى غير المنتخب ومجلس صيانة الدستور، مما أخضع المؤسسات المنتخبة للإشراف الديني.

كما تم إنشاء أو توسيع مؤسسات موازية مثل "البونيات"، "الباسيج"، "الحرس الثوري" الإيراني، "مجلس تشخيص مصلحة النظام" لتأكيد وترسيخ سلطة النظام عموديًا في المجتمع وأفقيًا في الاقتصاد وقد أدّى ذلك إلى خلق دولة متعددة التفرعات :

ظاهريًا، جمهورية ذات انتخابات وبرلمان ورئيس منتخ، وفي جوهرها، هيكل ثيوقراطي/استبدادي تسلّطي تسيطر عليه "بيروقراطية ثورية" موالية للمرشد الأعلى وللمشروع الأيديولوجي الثيوقراطي.

6.3- ما هي طبيعة النظام من منظور ماركسي؟

من خلال فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية... فإنّ "الجمهورية" الإسلامية الإيرانية ليست دولة اشتراكية أو عمالية وليس لها اقتصاد اجتماعي ولا اشتراكي، لأن المالكين الحقيقيين لوسائل الإنتاج هم الذي يشكلون الأوليغارشية الماسكة بالدولة والسلطة وهم المسؤولون عن قمع العمال ومنظماتهم وما يتعرضون له من تهميش مستمر، كما أنه لا توجد رقابة ديمقراطية على الإنتاج وتوزيعه وترويجه.

كما أنه لا يمكننا اعتبار النظام الإيراني يشكل دولة رأسمالية ليبرالية تقليدية، لأن النظام السياسي يستبعد المنافسة الحقيقية على السلطة، في حين تهيمن على الاقتصاد كيانات نافذة في الدولة والحكومة، وبالتالي فإنّه يمكن وصفها على أنها رأسمالية دولة استبدادية تحت غطاء أيديولوجي ثيوقراطي، إذ تعمل الدولة ومؤسساتها شبه الحكومية كطبقة رأسمالية رئيسية وليس كجهاز عمومي، كما يتم استخراج الفائض وتوزيعه من خلال القنوات البيروقراطية والعسكرية، ويعمل الإسلام ومناهضة الإمبريالية كإطار إيديولوجي للهيمنة ولإضفاء الشرعية على تلك الهيمنة الطبقية على السلطة والدولة والمجتمع.

6.4- كيف يتمثّل الحكام الفعليون سلطتهم وكيف يستنسخونها؟

إنّ الحفر في المجتمع الإيراني يثبت أن الحاكم الفعلي هو التحالف بين الحرس الثوري الإيراني والنخبة الدينية الذين يقدمون أنفسهم على أنهم حراس الثورة، وأنهم يدافعون عن استقلال إيران والقيم الإسلامية ضد القوى الغربية و" المنحرفين "الداخليين و"المتآمرين والخونة".

ويجسد الحرس الثوري الإيراني، بصفته قوة عسكرية واقتصادية مسلّحة ولها جهاز مخابراتي، صورة حامي البلاد وهو ما يبرّر بالنسبة إلى القائمين عليه من السيطرة على القطاعات الاستراتيجية باسم"اقتصاد المقاومة"والتصدّي للعدو.

ومن خلال السيطرة على الأمن، وأجزاء كبيرة من الاقتصاد، وشبكات المحسوبية، يعيد الحرس الثوري الإيراني والنخب المتحالفة معه إنتاج سلطتهم من خلال أسلوب الإكراه والأيديولوجيا والإرشاء عبر الحوافز المادية.

6.5- ما هي طبيعة النظام الاقتصادي الإيراني؟

من الناحية البنيوية، يعتمد الاقتصاد على عائدات النفط أساسا وتهيمن عليه الدولة، حيث تخضع القطاعات الرئيسية لسيطرة الدولة أو المؤسسات الخيرية أو الحرس الثوري الإيراني بشكل مباشر.

وقد أدت الخصخصة في الغالب إلى إعادة توزيع الممتلكات العمومية بين الكيانات شبه الحكومية بدلاً من خلق قطاع خاص تنافسي، إذ يخضع العمل لرقابة صارمة، حيث تُمنَع النقابات المستقلة والتجمعات العمالية وتُجرّم الإضرابات، ويعاني العمال من التضخم المرتفع وتأخر الأجور والعمالة غير المستقرة.

وعموما، فإنّ النظام الاقتصادي للجمهورية الإسلامية الإيرانية هو شكل من أشكال رأسمالية الدولة في كلّ أبعادها الاحتكارية، حيث تُخفي الخطابات الدينية والثورية مركزة الاقتصادية والسلطة في مجمع ديني-عسكري تابع للمنظومة الرأسمالية.

الخاتمة

إنّ إشكالية البحث في طبيعة النظام الإيراني بالاستناد إلى الجوانب التاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية... تجعلنا نتناول المسألة في كلّ تقاطعاتها العلمية وبالتالي إمكانية وصف جمهورية إيران الإسلامية من الناحية التاريخية، باعتبارها نشأت عن حراك ثوري واسع شمل القوى الحية مثل العمال والنقابيين والشيوعيين والعلمانيين من الليبراليين والقوميين التي واصل نظام ما بعد 1979 اضطهادها والقضاء عليها.

أما من الناحية البنيوية، فهي جمهورية ثيوقراطية قمعية تقف فيها السلطات الدينية غير المنتخبة، المدعومة بالأجهزة الصلبة من أجهزة أمنية وقوات شبه عسكرية مدعومة مخابراتيا، وتقع فوق جميع الهيئات المنتخبة.

فهي بهذا المعنى حالة من حالات الرأسمالية الحكومية الاستبدادية، حيث تشكل مؤسسات الدولة والقوات شبه العسكرية من الحرس الثوري الإيراني والمؤسسات الخيرية والأجهزة الأمنية والمخابراتية جوهر تحالف طبقي برجوازي محلّي يتحكم في أدوات التراكم الرأسمالي الرئيسية.

إنّ الحالف الحاكم في إيران الذي قام بتصفية الذين أنجزوا الثورة وسيطر على كلّ مقدرات البلاد وتفاصيلها يبرّر سلطته وهيمنته بالواجب الديني وبالدفاع الوطني: فهم يرون أنفسهم حراس الإسلام بدرجة أولى وحراس الإسلام الشيعي بدرجة ثانية ويرون أنفسهم على أنهم يمثلون المقاومة المناهضة للشيطان الأكبر ويقصدون به الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يستشهدون به لتبرير القمع السياسي والاحتكارات الاقتصادية.

أمّا من الناحية الاقتصادية، فإنّ النظام الإيراني يعتمد على عائدات النفط ورأس المال شبه الحكومي شديد التركيز، مما يوفر بعض المكاسب البسيطة في التنمية البشرية والرعاية الاجتماعية والصحية والنقل، ولكن ذلك يكون على حساب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية... وعلى حساب إمكانية النهوض الديمقراطي وينبني أيضا على قوة قمع العمال وعدم المساواة بين الطبقات وبين الجنسين والأجيال.

وبالتالي يمكننا القول إنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية ليست مجرد نظام ثيوقراطي أو مجرد جهاز تسلّطي، ولا مجرد دولة ذات اقتصاد رأسمالي فقط. إنها خليط فريد من نوعه بين نظام ثيوقراطي استبدادي أساسه المادي هو التراكم الرأسمالي الذي توجهه الدولة، وتديره وتدافع عنه نخبة دينية عسكرية مستفيدة نشأت على أنقاض الحركة الثورية التي أوصلتها إلى السلطة، فقمعتها في نهاية المطاف.

المراجع

- ABRAHAMIAN, E. Iran Between Two Revolutions. https://www.marxists.org/subject/iran/abrahamian/between-2-revolutions.pdf.
- ABRAHAMIAN, E. Review of A History of Modern Iran. https://icrjournal.org/index.php/icr/article/download/661/647/3252.
- WORKERS' CONTROL AFTER THE REVOLUTION. MERIP, 1983. https://www.merip.org/1983/03/workers-control-after-the-revolution/.
- THE GUERRILLA MOVEMENT IN IRAN, 1963–1977 (Abrahamian article). https://www.merip.org/1980/03/the-guerrilla-movement-in-iran-1963-1977/.
- SOCIAL, ECONOMIC AND POLITICAL ORIGINS OF THE IRANIAN REVOLUTION OF 1979 (doctoral thesis). https://trace.tennessee.edu/context/utk_graddiss/article/11527/viewcontent/Thesis95b.D33.pdf.
- VARIOUS SOURCES ON TUDEH SUPPRESSION (e.g., Asinovskiy article). https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14682745.2023.2217753.

- NAKHAEI, N. State and Development in Post-Revolutionary Iran (PhD thesis). https://yorkspace.library.yorku.ca/bitstreams/9c8c0197-0ae2-4434-807a-4aece6479399/download.
- EQUAL TIMES. “Iranian workers are not only deprived of their wages…” 2018. https://www.equaltimes.org/iranian-workers-are-not-only.
- THE CONSTITUTION OF THE ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN (English text). https://irandataportal.syr.edu/wp-content/uploads/constitution-english-1368.pdf.
- IRAN HUMAN RIGHTS DOCUMENTATION CENTER. “A Year Later: Suppression Continues in Iran.” https://iranhrdc.org/a-year-later-suppression-continues-in-iran/.
- NATIONAL FRONT (IRAN). Wikipedia summary. https://en.wikipedia.org/wiki/National_Front_(Iran).
- “SURVIVAL THROUGH DISPOSSESSION” (privatization and state capitalism). MERIP, 2009. https://www.merip.org/2009/03/survival-through-dispossession/.
- WORLD BANK. Iran Economic Monitor, Spring/Summer 2023: Moderate Growth amid Economic Uncertainty. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099051007102421530/pdf/IDU-39800829-628d-4b5a-a9f9-728b946987e4.pdf.
- UNDP IRAN. “Human development progress slows to a 35-year low according to UNDP report.” https://www.undp.org/iran/news/human-development-progress-slows-35-year-low-according-undp-report.
- GULF INTERNATIONAL FORUM. “The Economic Empire of the Revolutionary Guards in Iran.” https://gulfif.org/the-economic-empire-of-the-revolutionary-guards-in-iran/.
- https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14682745.2023.2217753
- https://una-oic.org/fr/
- https://www.bbc.com/